الجامعة الهاشمية	
نظام إدارة السياسات	
الالتزام بمناهضة العبودية والعمل القسري	
Policy Code:	HU0802
Policy Name:	سياسة ضد العبودية ، والعمل القسري، والاتجار بالبشر، وعمل الأطفال
Handler:	رئيس الجامعة الهاشمية
Issuing Authority	كلية الاعمال
Approved by:	تمت الموافقة عليها من قبل: مجلس العمداء بناءً على إطار التنمية المستدامة لعام 2022 (المرجع: 2202761/10/13/16)
Revision cycle:	سنوات 5-7

بيان السياسة

تلتزم الجامعة الهاشمية بحزم بضمان رفاهية الأفراد وتقف بحزم ضد العبودية الحديثة والعمل القسري وتجارة البشر وعمل الأطفال.

الحاجة والمبررات

العبودية الحديثة والعمل القسري وتجارة البشر وعمل الأطفال هي انتهاكات عميقة لحقوق الإنسان وغير قانونية وفقًا للاتفاقيات الدولية والقانون الأردني. تلتزم الجامعة الهاشمية بالالتزام مع هذه الأطُر القانونية، مما يظهر التفاني في حماية حقوق وكرامة ورفاهية الجميع المرتبطين بالجامعة.

تعريف الأمم المتحدة لتجارة البشر، كما هو موضح في بروتوكول باليرمو، يشمل خطورة هذه القضايا، مؤكدًا على استغلال واكتساب قوة الأفراد. توفر قوانين العمل الأردنية حماية صارمة للقصّر، ضمانًا لرعايتهم ووصولهم إلى التعليم.

من خلال تنفيذ هذه السياسة، تؤكد الجامعة الهاشمية التمسك القوي بموقفها ضد هذه الممارسات، بهدف خلق بيئة آمنة وشاملة وملتزمة بالقانون تحترم حقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية.

النطاق

تنطبق هذه السياسة على جميع موظفي الجامعة والطلاب والمقاولين والموردين والأطراف الأخرى التي تتعامل مع الجامعة الهاشمية. تغطي جميع الأنشطة التي تجري على أراضي الجامعة وتمتد إلى الأنشطة خارج الحرم الجامعي المرتبطة مباشرة بالجامعة.

المسؤوليات

السياسة ملزمة على جميع الأطراف الداخلية والخارجية للجامعة الهاشمية. تتحمل إدارة الموارد البشرية مسؤولية ضمان عدم وجود أي أشكال للعبودية الحديثة والعمل القسري وتجارة البشر وعمل الأطفال في مجتمع الجامعة بأكمله.

تمتد هذه السياسة إلى جميع الأنشطة، بما في ذلك التدريس والتعلم والبحث والتدريب، فضلًا عن الأنشطة التجارية والأنشطة الأخرى ذات الصلة.

مبادئ السياسة

أ. لا تتسامح الجامعة الهاشمية (HU) مع أي شكل من أشكال العبودية الحديثة، وخاصة تجارة البشر.

ب. يُحظر بشدة العمل القسري لموظفي الجامعة الهاشمية.

ج. يجب على جميع موظفي الجامعة الهاشمية الالتزام بمتطلبات سن العمل المحددة بموجب القانون الأردني.

التعاريف

العبودية الحديثة، تجارة البشر، وعمل الأطفال

"العبودية الحديثة" هو مصطلح شامل يشمل ممارسات غامضة ومتنوعة. يتضمن عادة تجارة البشر للإستغلال الجنسي، والعمل القسري، وتجارة الأعضاء، والعمل الملزم، والعمل الرهني، والعمل المبني على النسب، وخدمة الطهارة المحلية، وعمل الأطفال، وزواج القاصرات، والزواج القسري. هذه القائمة ليست شاملة، وتشمل أشكال أخرى من العبودية الحديثة وتجارة البشر أنشطة مثل بيع الأطفال والأطفال للتبني والوقوع في أدوار طقوس دينية، وتشمل أحيانًا التضحية البشرية. غالباً ما يكون ضحايا العبودية الحديثة وتجارة البشر من بين أكثر الفئات ضعفًا في المجتمع، وتشمل الأفراد من جميع الأعمار والجنسين والأعراق والمعتقدات. وتشمل الفئات الضعيفة اللاجئين والمهاجرين والجاليات الأقلية والنساء والأطفال والذين يعانون من فقر مدقع.

العمل القسري

تعرِّف منظمة العمل الدولية (ILO) العمل القسري أو الإكراهي كـ "أي عمل أو خدمة يتم فرضها على أي شخص تحت تهديد بعقوبة، والتي لم يتقدم بها الشخص تلقائيًا".

المسؤوليات

لتنفيذ هذه السياسة بفعالية، يجب اتخاذ الإجراءات التالية:

•نشر هذه السياسة لجميع أعضاء الجامعة.

•إجراء تقييمات دورية للمخاطر المتعلقة بهذه القضايا، التي قد تواجه الجامعة.

•جعل جميع الأفراد العاملين لصالح الجامعة أو تحت سيطرتها مسؤولين عن منع واكتشاف والإبلاغ عن حالات العبودية الحديثة وأشكال الاستغلال الأخرى.

•التعامل مع جميع الحالات المبلغ عنها بحساسية وسرية. إن الجامعة ملتزمة بضمان أن أي موظف يبلغ عن مثل هذه المخاوف بنية صادقة لا يواجه عواقب سلبية.

إجراءات التعامل مع انتهاكات السياسة

يمكن تقديم الشكاوى بشأن انتهاكات السياسة من خلال أي من وسائل التالية:

التقديم إلى مديري الخط: يتحمل مديرو الخط مسؤولية ضمان تنفيذ السياسة. ويشمل ذلك تسجيل الشكاوى من موظفيهم، والتحقيق في هذه الشكاوى، والتحقق من دقة التقارير والأدلة، وتقديم الشكاوى إلى لجنة الانضباط من خلال مكتب الامتثال.

التقديم إلى مكتب الامتثال: يمكن تقديم الشكاوى على شكل شفهي أو كتابي.

استخدام نموذج جوجل على الإنترنت: يتوفر نموذج عبر الإنترنت عند الحاجة.

إجراءات مكتب مسؤول الامتثال والقانون

عند استلام تقرير عن انتهاك السياسة من خلال أي من وسائل أعلاه، سيقوم كبير مسؤولي الامتثال والقانون بتحليل التقرير لتحديد ما إذا كان لا يوجد أساس له (لا يوجد أساس أولي)، أو أنها قضية انضباط، أو شكوى. إذا كان التقرير من المشتكي غير كامل، قد يُطلب من كبير مسؤولي الامتثال والقانون طلب مزيد من الأدلة في غضون سبعة أيام. وإلا، سيُعتبر التقرير غير صالح ومغلق.

في الحالات التي تظهر فيها قضية أولية، سيتم تقديمها إلى إحدى لجان الشكاوى أو لجان الانضباط، حسب الاقتضاء. ستقوم اللجنة المعنية بإجراء جلسة استماع وتقديم توصيات أولية، سترسل إلى كبير مسؤولي الامتثال والقانون لاتخاذ القرار النهائي.

خلال سبعة أيام بعد أن يصدر كبير مسؤولي الامتثال والقانون القرار النهائي، يمكن للأطراف المعنية تقديم استئناف، والذي سيتم تقديمه إلى لجنة الانضباط والشكاوى العليا. يقوم كبير مسؤولي الامتثال والقانون بتحديث القرار/الحكم النهائي للجنة الانضباط والشكاوى، الذي سيتم إرساله إلى مكتب الرئيس.

إذا لم يتم تقديم استئناف، سيقوم كبير مسؤولي الامتثال والقانون بإصدار القرار/الحكم النهائي مباشرة إلى مكتب الرئيس.